

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٠

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي؛
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة
للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة
للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ في شأن إلزام بالإنتاج
طبقاً للمواصفات القياسية المصرية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية المكملة له
بشأن إلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية؛

قرار:

(مادة أولى)

تطبق أحكام القرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ على القائمة رقم (٤٦)
المرفقة بهذا القرار والمكملة للقوائم أرقام من (١١ : ٤٥) المرفقة بالقرار الوزاري
رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ وبالقرارات الوزارية اللاحقة والمكملة له الصادرة بهذا الشأن.

(مادة ثانية)

ينجح المتجرن والمستوردون مهلة قدرها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار
لتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامه.

(مادة ثلاثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في ٢٠١٠/٣/٩

وزير التجارة والصناعة

م. رشيد محمد رشيد

قائمة رقم (٤٦)**للسلع والمنتجات الهندسية****مرفق القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٠**

- ١ - الاشتراطات الأساسية للأجهزة التي تعمل بحرق الغاز .
(م ق م ٧٠٩٦)